

Distr. General
9 December 2003

Arabic
Original: English

برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/
المنتدى البيئي الوزاري العالمي

جيجو، جمهورية كوريا، ٢٩ - ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

التقييم والرصد والإنذار المبكر: حالة البيئة

حالة البيئة

تقرير المدير التنفيذي

تحتوي هذه الوثيقة على ملخص لحالة البيئة بتناول أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال التقييم البيئي والإنذار المبكر، والتقييمات المواضيعية، وتقييم مدى إسهام البيئة في التنمية وحالة البيئة في الأقاليم. ويتمثل موضوع المشاورات الوزارية للدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في الأبعاد البيئية للمياه والإصحاح والمستوطنات البشرية؛ وبناء على ذلك، تضع الوثيقة تركيزاً خاصاً على الأنشطة المتصلة بالمياه والإصحاح والمستوطنات البشرية. كما تتصدى لمجالات ذات تركيز جغرافي خاص مع الأخذ في الاعتبار الإقليم الذي تعقد/يعقد فيها الدورة/المنتدى.

المحتويات

أولاً -	حالة البيئة	٣
ثانياً -	إبقاء الوضع البيئي العالمي قيد الاستعراض	٣
ألف -	تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	٣
باء -	التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية	٣
جيم -	تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية	٤
ثالثاً -	تقييمات مواضيعية	٥
ألف -	الغلاف الجوي	٥
باء -	التنوع البيولوجي	٥
جيم -	تخصير منطقة الساحل	٧
دال	المواد الكيميائية	٨
رابعاً -	التركيز المواضيعي الخاص: الجوانب البيئية للماء والإصحاح والمستوطنات البشرية	٩
	أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلقة بالتقييم والمتصلة بالماء والإصحاح والمستوطنات البشرية	٩
خامساً -	تقييم المساهمة البيئية في التنمية	١١
ألف -	الفقر والبيئة	١١
باء -	البيئة والتقييم الأمني	١٢
سادساً -	حالة البيئة في الأقاليم	١٤
ألف -	أفريقيا	١٤
باء -	آسيا ومنطقة والمحيط الهادئ	١٤
جيم -	أوروبا	١٥
دال -	منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	١٦
هاء -	أمريكا الشمالية	١٧
واو -	غرب آسيا	١٨
زاي -	القطبان الشمالي والجنوبي	١٨
سابعاً -	مجالات تركيز جغرافية خاصة	١٩
ألف -	الدول الجزرية النامية الصغيرة	١٩
باء -	شرق آسيا: المشاغل البيئية الرئيسية بما في ذلك الغبار والعواصف الرملية	٢٠

أولاً - حالة البيئة

التقرير السنوي لتوقعات البيئة العالمية - ٢٠٠٣

١ - تم إصدار أول بيان سنوي عن توقعات البيئة العالمية استجابة لمقرر مجلس الإدارة ١/٢٢ بآء المؤرخ فى شباط/فبرابر ٢٠٠٣، وىتاح للدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئى الوزارى العالمى برسم الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/INF/2. وبوصفه معروفاً بالكتاب السنوى لتوقعات البيئة العالمية - ٢٠٠٣، يضم التقرير بىانات تركز على المعالم المتعلقة بالمياه والتعرض البشرى. ولكونه أعداً بمشاركة عدد من المراكز المتعاونة مع عملية توقعات البيئة العالمية وشركائها الآخرى، يوضع التقرير عن توقعات البيئة العالمية - ٢٠٠٣ أيضاً ويعمل أيضاً على إبراز وتحليل قضايا وتطورات رئيسية استجذت أثناء السنة على المستويى العالمى والإقليمى. وبالتعاون مع خبراء من اللجنة العلمية المعنية بمشاكل البيئة التابعة للاتحادات العلمية، تعرض الوثيقة مجموعة مختارة من القضايا البيئية محتملة الأهمية التى أخذت بالظهور فى عام ٢٠٠٣؛ ويضم البىان السنوى عن توقعات البيئة العالمية - ٢٠٠٣ أيضاً مؤشرات للإسهام فى رصد التقدم المحرز باتجاه تحقيق الاستدامة البيئية، ويقدم عملاً تمهيدياً تم الاضطلاع به لتطوير دليل للبيئة البشرية.

ثانياً - إبقاء الوضع البيئى العالمى قيد الاستعراض

ألف - تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢ - فى عام ٢٠٠٢، خلص الفريق الحكومى الدولى مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعنى بحسن الإدارة البيئية الدولية، إلى أن التعقيد المتزايد للتدهور البيئى، يتطلب تعزيز القدرة على التقييم العلمى والرصد والإنذار المبكر. وأوصى الفريق، إلى جانب ذلك، بإيلاء المزيد من الاعتبار لتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك بشحد قدرته على رصد وتقييم التغير البيئى العالمى، بما فى ذلك من خلال إنشاء فريق حكومى دولى معنى بالتغير البيئى العالمى. إن كفالة مشاركة البلدان النامية فى عمل الفريق، وولاية وطرائق وتركيبة أية آلية تحدد من قبل مجلس الإدارة/المنتدى البيئى الوزارى العالمى. وقد قرر مجلس الإدارة/المنتدى البيئى الوزارى العالمى فى دورته الثانية والعشرين المعقودة فى الفترة من ٣ إلى ٧ شباط/فبرابر ٢٠٠٣، استحداث هذه الاعتبارات من خلال عملية تشاورية بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (مقرر مجلس الإدارة ١/٢٢ أولاً (ألف)). ويرد وصف نتائج هذه العملية التشاورية فى الوثائق UNEP/GCSS.VIII/5 و UNEP/GCSS.VIII/INF/4.

UNEP/GCSS.VIII/INF/5.

باء - التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية

٣ - واستجابة لمقرر مجلس الإدارة ١/٢٢ أولاً (باء) المؤرخ فى شباط/فبرابر ٢٠٠٣، الذى طلب من المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعد سلسلة تقارير شاملة عن توقعات البيئة العالمية كل خمس سنوات، على أن يكون التقرير التالى لعام ٢٠٠٧، بدء العمل

باستعراض عملية توقعات البيئة العالمية. وتضمن الاستعراض أموراً من بينها، دراسة مواطن الضعف والقوة في شبكة المراكز المتعاونة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والحاجة إلى تعزيز إشراك الوسط العلمي في مختلف جوانب العملية، والآليات الممكنة لتحقيق ذلك، والنهوض بقدرة أصحاب المصلحة ولاسيما أولئك الموجودون في مناطق نامية، وتحديد طرق لجعل سلسلة تقارير توقعات البيئة العالمية أكثر استجابة لاحتياجات راسمي السياسات. وسيتم تدخيل نتائج المبادرة بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في عملية توقعات البيئة العالمية الرابعة. ونتيجة لتمديد الإطار الزمني لسلسلة تقارير توقعات البيئة العالمية، ويضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تركيزاً متزايداً على تطوير تقارير توقعات البيئة العالمية على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والوطني، وعلى مستوى المدن، وذلك لتوفير قاعدة معلومات أكثر شمولاً من أجل وضع التقارير العالمية. وفي عام ٢٠٠٣، أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقرير توقعات البيئة العالمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقرير توقعات البيئة العالمية لمنطقة الأنديز وأعداد كثيرة من تقارير توقعات البيئة العالمية القطرية وعلى مستوى البلديات. كما اشترك البرنامج مع المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، بإصدار تقرير توقعات البيئة العالمية لأفريقيا، دراسات حالة: التعرض البشري الناجم عن التغير البيئي.

٤ - وتركز أنشطة بناء القدرات الخاصة بتوقعات البيئة العالمية على تعزيز مشاركة مؤسسات البلدان النامية في عملية توقعات البيئة العالمية. وتلقت العمليات المختلفة تلك، الدعم التمويلي من مختلف الحكومات بما في ذلك بلجيكا، وأيرلندا، ولكسمبورغ والنرويج وهولندا.

جيم - تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية

٥ - إن أول ما أسفر عنه تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية، هو تقرير عنوانه: "النظم الإيكولوجية والرفاه البشري - إطار للتقييم"، الذي صدر في عام ٢٠٠٣. وسيتم توزيع التقرير الكامل للتقييم على الحكومات والخبراء لإجراء الجولة الأولى من الاستعراض النظير في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، على أن يتم إكمال تقارير التقييم النهائية والمجمعة في مطلع عام ٢٠٠٥. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنسيق أمانة تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية ويُعتبر إحدى الوكالات المنفذة للمشروع، إلى جانب المركز العالمي للأسماك والمعهد العالمي للموارد. ويتضمن تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية كلاً من تقييم عالمي و١٥ تقييماً دون إقليمي. ويوفر التقييم أحدث المعلومات العلمية عن الأوضاع والاتجاهات السائدة في النظم الإيكولوجية وخدماتها، والتغيرات المقبولة ظاهرياً في النظم الإيكولوجية مستقبلاً، وما قد يكون لذلك من تأثير على رفاه البشر، وتقييم الاستجابات المحتملة للسياسات والمؤسسات والتكنولوجيات وغيرها من الاستجابات لتعزيز رفاه البشر في الوقت الذي يتم فيه حفظ النظم الإيكولوجية. كما يقوم تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية من خلال التقييمات دون العالمية، والأدوات وحلقات التدريب العملية وبرنامج الزمالة، ببناء القدرات للاضطلاع

بتقييمات متكاملة للنظم الإيكولوجية على مستويات مختلفة. ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم أيضاً لبعض من المشروعات الإقليمية والقطرية لتقييم الألفية للنظم الإيكولوجية. ويجري تنفيذ تقييم للبحر الكاريبي بمساعدة فنية ومالية يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وثمة مبادرات مشتركة مماثلة أيضاً قيد البحث.

ثالثاً - تقييمات مواضيعية

ألف - الغلاف الجوي

٦ - تبين عمليات القياس التي أجريت فوق منطقة القطب الجنوبي وعلى مقربة منه أن تركيز الأوزون قد انخفض في عام ٢٠٠٣ بسرعة تفوق سرعته في السنوات السابقة. وحسبما أوردته المنظمة العالمية للأرصاد الجوية فإن حجم ثقب الأوزون كان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ كبيراً بحيث بلغ حجمه القياسي الشائع وهو ٢٨ مليون كيلومتر مربع سجل أثناء شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وهذا يمثل فرقاً شاسعاً مقارنة بحجم ثقب الأوزون في عام ٢٠٠٢، بحيث بلغ حده الأدنى في مدة تزيد على عقد من الزمن وذلك بعد أن انشق إلى جزئين أثناء أواخر شهر أيلول/سبتمبر. وفي السنوات الأخيرة، بلغ حجم ثقب الأوزون ذروته أو أوشك على ذلك خلال أواسط أيلول/سبتمبر، حيث أنه كان يصل إلى الحد الأقصى أحياناً في أواخر أيلول/سبتمبر. وتعزى التغيرات التي تعترى حجم ثقب الأوزون وعمقه وثباته في الآونة الأخيرة إلى التغيرات التي تطرأ من سنة لأخرى على أوضاع الأرصاد الجوية في طبقة الستراتوسفيرية السفلى فوق منطقة القطب الجنوبي، وليس للتغيرات التي تطرأ على كمية المواد الكيميائية المستنفدة للأوزون الموجودة في طبقة الأوزون.

باء - التنوع البيولوجي

٧ - يتم فقدان التنوع البيولوجي وتدهور أوضاع النظم الإيكولوجية بمعدل غير مسبوق. وقد اتفق المشاركون في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (قمة جوهانسبرج) على ضرورة خفض المعدل الراهن لفقدان التنوع البيولوجي بشكل كبير بحلول عام ٢٠١٠. وتم تناول التحدي المتمثل في تحقيق هذا الهدف أثناء اجتماع "التحدي المائل في التنوع البيولوجي - ٢٠١٠" الذي عقد في لندن في أيار/مايو ٢٠٠٣، واشتركت في تنظيمه أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي بالشراكة مع المركز العالمي لرصد الحفظ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واقترح المشاركون في الاجتماع العمل على تحديد عدد صغير من الأهداف والمؤشرات على المستوى العالمي من أجل تنفيذ هدف عام ٢٠١٠، بالاستناد إلى الولايات القائمة لاتفاقية التنوع البيولوجي وأهداف الأمم المتحدة ذات الصلة الأخرى. وقد أوصت الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعها التاسع الذي عقد في مونتريال في الفترة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بأن يقوم مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي أثناء اجتماعه السابع (المقرر عقده في كوالالمبور، ماليزيا، في الفترة من ٩ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤)

بالاتفاق على عدد محدود من المؤشرات التحريبية التي تطبق على مستوى عالمي، علماً بأنها طورت بطريقة تمكن من استخدامها على المستوى الإقليمي والقطري والمحلي، كأدوات لدعم تنفيذ استراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. كما أوصت الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية كذلك، بأن تطلب أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي من المركز العالمي لرصد الحفظ، العمل على تيسير وتنسيق تجميع المعلومات اللازمة للإبلاغ عن مدى تحقيق هدف عام ٢٠١٠^(١). وشملت توصية أخرى صادرة عن الهيئة الفرعية القضية ذات الصلة للاستراتيجية العالمية المعنية بحفظ النباتات، مع الإشارة بصورة محددة إلى الدعم اللازم من المركز العالمي لرصد الحفظ. كما أيدت الهيئة الفرعية الدور الهام الذي تؤديه قاعدة البيانات العالمية بشأن المناطق المحمية بوصفها آلية رئيسية لقياس الوضع العالمي للمناطق المحمية^(٢). وسوف يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم الدعم للمركز العالمي لرصد الحفظ التابع له وذلك لسد الاحتياجات ذات الصلة على النحو الذي تحدده الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وغيرها من اتفاقات بيئية متعددة الأطراف أخرى تتصل بالتنوع البيولوجي في مجال التقييم والرصد والإنذار المبكر^(٣).

٨ - أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة قائمة المناطق المحمية التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٣، أثناء المجلس العالمي العشري للمناطق المحمية المعقود في ديربان، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وتشكل الطبعة الثالثة عشرة لقائمة الأمم المتحدة هذه التي أعدها المركز العالمي لرصد الحفظ والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، أولى المحاولات لتقديم عرض شامل لجميع المناطق المحمية المعروفة في العالم. ويبلغ عددها الآن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠، وبالرغم من التقدم الذي أحرز باتجاه تمثيل المناطق الأحيائية الرئيسية في العالم، فإن حمايتها لا تزال عشوائية، ونظم البحيرات والمراعي المعتدلة غير ممثلة بصورة كافية. إن الحد الأدنى لحفظ النظم الإيكولوجية البحرية في العالم (أقل من ١ في المائة) هو الذي يبرز بوصفه أولوية عالمية، كما حدده الهدف المتعلق بالمناطق المحمية البحرية لقمة جوهانسبرج ٢٠١٢. أما الأطلس العالمي للأعشاب البحرية الصادر مؤخراً، والذي قام بوضعه المركز العالمي لرصد الحفظ، فيسلط الضوء على الحاجة إلى تحسين إدارة النظم الإيكولوجية الساحلية دعماً لاستدامة مصادر كسب العيش. وأثناء المجلس العالمي للمناطق المحمية، جدّد برنامج الأمم المتحدة للبيئة التعاون مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية من خلال إبرام مذكرة تفاهم تشمل رصد وتقييم المناطق المحمية، التي تمهد الطريق لأنشطة شراكة مستقبلية مع تجمع المنظمات غير الحكومية الدولية.

(١) يستجيب هذا النشاط مباشرة للفقرة ١ من المقرر ١/٢٢ ثالثاً.

(٢) سيتم النظر في توصيات الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

(٣) للحصول على المزيد من المعلومات عن التنوع البيولوجي، يتم الرجوع إلى الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/INF/2 (بيان سنوي عن توقعات البيئة العالمية).

٩ - وعقب اجتماع الخبراء وطنيين تقرر عقده في باريس في ٢٦ - ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، سيستمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التحضير لاجتماع حكومي دولي بشأن حفظ القروود العليا. ومن المتوقع أن يتم الاجتماع الحكومي الدولي قبل نهاية عام ٢٠٠٤. وقد قام المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في أيار/مايو ٢٠٠١ بتدشين مشروع بقاء القروود العليا، واعتمد بوصفه النمط الثاني من شراكة التنوع البيولوجي في قمة جوهانسبرج في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

جيم - تخضير منطقة الساحل

١٠ - لا يزال تدهور الأراضي يمثل تحدياً في مناطق كثيرة من العالم. وتشكل منطقة الساحل في أفريقيا حالة خاصة، وقد ساهم التصوير والرسم باستخدام السواتل خلال العشرين سنة الماضية مساهمة كبرى في الوضع الراهن للمعرفة العلمية وتحليل الأنساق المكانية والزمنية لاختلاف النباتات على إمتداد منطقة الساحل. وتوحي النتائج التي تم التوصل إليها مؤخراً بوجود إتجاه ثابت في زيادة "إحضرار" النباتات في معظم أنحاء المنطقة.^(٤) بيد أنه لا يمكن تفسير إتجاه التخضير حصراً بوصفه نتيجة للتغير في هطول الأمطار، فبالرغم من كثافته، فإن التخضير غير متجانس، الأمر الذي يدل على وجود عوامل أخرى خلاف هطول الأمطار قد تسهم في تخضير بعض المناطق دون غيرها. ضف إلى ذلك، أن أسلوب التخضير الذي يمكن أن يساعد على شرح أسباب ذلك، قد يشوبه الغموض إلى حد ما، وذلك بسبب النقاط السواتل لصور ورسوم غير دقيقة الملامح بالنظر إلى اتساع البقعة المستهدفة (٨ كم).

١١ - بيد أن القيمة التي ينطوي عليها "الإحضرار" قد تكون ماثلة لتلك السائدة في الحالة الأصلية، وذلك لأن الغطاء النباتي الكلي قد يبقى على حاله بالرغم من تغير تكوين الأنواع. إن استعادة الحالة التي تم فيها تقليص المجموعة الأصلية من الأنواع والغطاء النباتي وتزايد الأنواع الغازية قد تمثل نقطة توازن جديدة نظراً لأن العلاقة فيما بين الأنواع أو طبيعة التربة قد تغيرت نتيجة للتآكل. وعلاوة على ذلك، فإن الدراسات التحليلية على المستوى دون الوطني بشأن صلات الترابط بين التغير البيئي طويل الأجل، والنمو السكاني والتغير التكنولوجي، والسياسات والمؤسسات، تبين أن الرأي الملاحظ بشأن تدهور الأراضي/البيئة من جراء تقييد الطاقة الإنتاجية للنظم الإيكولوجية (التغير في هطول الأمطار/ندرتها) لا يتوافق دائماً مع البيانات المحلية. وغالباً ما يخفق في فصل الأسباب البشرية عن الأسباب الطبيعية، وقد يعمل على عدم التقدير السكاني لقدرة مستخدمي الموارد المحلية (والنظم العرفية لحيازة الأراضي) على التكيف.

(٤) ملخص لنتائج حلقة عمل بشأن التغييرات في منطقة الساحل، التي عقدت في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ في نيروبي، كينيا، ونظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر ولاسيما في أفريقيا (اتفاقية التصحر).

١٢ - لا تزال التكهّنات قائمة بشأن الظروف المناخية لحالات الجفاف في منطقة الساحل وكذلك التكهّنات بشأن تأثير إزالة الأحراج من الأراضي على حجم هطول الأمطار، تدهور الأراضي في هذه المنطقة.

١٣ - وهذه النتائج جميعها تدعو إلى توحّي الحذر بصورة متواصلة عند تفسير ظاهرة التخضير، ولا سيما فيما يتعلق بكيفية تأثيرها على السياسات وأية إجراءات قد تتخذ في المستقبل القريب. وفيما يصح القول بأن الظروف المناخية قد تحسنت، فإن من المتعذر التنبؤ بمدى استمرار هذا التحسن. ومن المؤكد، مع ذلك، أن حالة الجفاف ستعود، وإن على السياسات أن تكون مرنة لتستوعب هذا التوكيد وكذلك ظروف عدم التوازن المواكبة له. وفيما يتبين من قصص النجاح المحقق في منطقة الساحل أنه من الممكن تحقيق النجاح بوجود وبدعم وجود تدخلات خارجية، فإنها قد تفي بالغرض الأوسع نطاقاً باقتراح استراتيجيات يمكن إتباعها.

دال - المواد الكيميائية

١٤ - عملاً بالمقرر ٤/٢٢ (المواد الكيميائية) المؤرخ في شباط/فبراير ٢٠٠٣ والمقررات التي جاءت قبله، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة منخرط في عدد من الأنشطة المتصلة بالمواد الكيميائية. فالشبكة العالمية لرصد المواد الكيميائية في البيئة ترمي إلى الوصل بين المنظمات القطرية والإقليمية والعالمية والمختبرات والأفراد المسؤولين عن أو المعنيين برصد المواد الكيميائية الموجودة في البشر وفي البيئة. أما التركيز الأولي فيوجه نحو المواد الاثني عشرة بموجب اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، فقد تم عقد حلقة عمل بشأن رصد الملوثات العضوية الثابتة في أواخر آذار/مارس ٢٠٠٣. وكان من المقرر عقد مشاورة خبراء لتطوير توجيهات للبرنامج العالمي للملوثات العضوية الثابتة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وسيتم إخضاع مشروع وثيقة التوجيهات للاختبار، رهناً بتوافر الموارد، في مشاريع نموذجية يتم استحداثها في مناطق من بلدان نامية أثناء عام ٢٠٠٤.

١٥ - إن التقييم الإقليمي القاعدة للمواد السمية الثابتة الذي اكتمل في الآونة الأخيرة يقدم لمحة خاطفة عن قضايا تتصل بالمواد السمية الثابتة من ١٢ منطقة من مناطق العالم. ومن بين المواد ذات الأولوية في مناطق عدة هي الديوكسينات والفيورانات، ومركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور وسداسي كلورو البنزين ومركبات هيدروكربونية عطرية متعددة الحلقات، وثنائي كلور ثنائي فينيل ثلاثي كلورو الايثيلين (ال-دي. دي. تي)، والليندين والاندوسلفان. وتبين البيانات بأن الصحة البشرية والبيئة قد تتعرضان للخطر بسبب وجود مواد سمية ثابتة في الهواء والماء والغذاء. وثمة نقص في البيانات المتعلقة بالمواد السمية الثابتة في مناطق البلدان النامية، وحاجة ملحوظة لبناء القدرات من أجل مسح ورصد المواد السمية الثابتة في البشر وفي البيئة وتعزيز النظم التنظيمية والتدريب على جميع المستويات. ويمكن العثور على مزيد من المعلومات عن عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المواد الكيميائية في

التقرير المرحلي بشأن تطوير نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية الوارد في الوثيقة
UNEP/GCSS.VIII/6.

رابعاً - التركيز المواضيعي الخاص: الجوانب البيئية للماء والإصحاح والمستوطنات البشرية أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتعلقة بالتقييم والمتصلة بالماء والإصحاح والمستوطنات البشرية

١٦ - إن عمليات تقييم المياه ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لجميع البلدان. فالجانب البيئي للمياه والإصحاح والمستوطنات البشرية هو موضوع المشاورات الوزارية المقرر إجراؤها أثناء الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، وهي المجموعة المواضيعية المتفق عليها لبرنامج العمل متعدد السنوات الخاص بلجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥. وتظل كمية ونوعية المياه العذبة أهم القضايا الجادة والحاسمة الأهمية في القرن الحادي والعشرين. فأثناء الدورة الثانية والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٣ تم إيلاء درجة عالية من الاهتمام للنتائج المتصلة بالمياه التي تمخضت عنها قمة جوهانسبرج وكذلك مبادرة المياه والطاقة والصحة والتنوع البيولوجي (WEHAB). فالموارد المائية آخذة بالنفاد، والتلوث السريع والإجراءات الإدارية لازمة بشكل ملح لضمان الاستدامة؛ فتعرض المياه والبشر هو مجال التركيز في التقرير السنوي لتوقعات البيئة العالمية - ٢٠٠٣ (UNEP/GCSS.VIII/2/INF/2). كما قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مدخلات لتقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الثانية عشرة. وترد في الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/4 ورقة النقاش التي قدمها المدير التنفيذي عن البعد البيئي للمياه والإصحاح والمستوطنات البشرية دعماً للمناقشة على المستوى الوزاري.

١٧ - اصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة مطبوعات رئيسية نشأت عن أنشطته التقييمية. ومن بينها الرسوم البيانية للمياه الحيوية - نظرة عامة بشأن حالة المياه العذبة ومياه البحار في العالم، والمياه الجوفية وعرضتها للتدهور: تقييم عالمي للمشكلة، وخيارات للإدارة والأطلس الدولي لاتفاقات المياه العذبة.

١٨ - وأثناء قمة جوهانسبرج تم الاعتراف بأن حماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية بما في ذلك المياه بوصفها قضية أساسية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتبعاً لذلك يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز أنشطته المتعلقة بتقييم المياه، وقد قام بتعزيز أدوار المراكز المتعاونة الاستراتيجية التابعة له مثل المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية والمركز المتعاون لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المياه والبيئة والنظام العالمي للرصد البيئي للمياه التابع لبرنامج تقييم نوعية المياه.

١٩ - إن ما يعزز الصلات القائمة بين التقييمات والإجراءات هو عضوية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في فرقة العمل لمشروع الألفية المعنية بالمياه والإصحاح الخاصة بالأمين العام

للأمم المتحدة التي أوكل إليها وضع استراتيجيات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالمياه المنضوية تحت الموضوع الرئيسي للاستدامة البيئية. كما تتصل أنشطة التقييم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالدور التنسيقي للأمم المتحدة - المياه كمفتاح لتحسين التعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن قضايا المياه ومتابعة مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن المياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي (WEHAB). وفي آذار/مارس قام المركز العالمي لرصد الحفظ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات أخرى بعقد اجتماع دولي في لندن بعنوان "التنوع البيولوجي بعد جوهانسبرج: الدور الحاسم للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة". وكان ذلك بمثابة خطوة هامة باتجاه فهم دور التنوع البيولوجي في توطيد المصادر المستدامة للرزق وباتجاه إزكاء الوعي فيما بين راسمي السياسات.

٢٠ - استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنشطة تقييم تتصل بالمياه العذبة تضمنت مشاريع وبرامج ومطبوعات تركز على قضايا المياه العذبة العالمية، السطحية منها والجوفية. ويشكل التقييم العالمي للمياه الدولية حداً مشتركاً لتقييم المياه العذبة الدولية، ومناطق البحار، وكذلك المياه الجوفية بطريقة منهجية وشاملة. وعملاً بالمقرر ١/٢٢ ثانياً بعنوان "التقييم العالمي لحالة البيئة البحرية" واستجابة لقرار الجمعية العامة ١٤١/٥٧ نُفذ عدد من الأنشطة كمساهمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عملية التقييم العالمي للبحار بالتعاون مع برامج أخرى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالات الأمم المتحدة (UNEP/GCSS.VIII/6). وإضافة إلى ذلك وبمقتضى المقرر ٢/٢٢ رابعاً، وبالعامل بشكل وثيق مع المبادرة الدولية للشعاب المرجانية وشبكاتها التشغيلية مثل شبكة العمل الدولية للشعاب المرجانية، والشبكة العالمية لرصد الشعاب المرجانية، والشركاء الآخرين، يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقديم الدعم للعمليات المنتظمة لرصد وتقييم حالة الشعاب المرجانية في شتى أنحاء العالم، ويتصدى لقضايا بيئية بحرية جديدة بازغة مثل الشعاب المرجانية في المياه الباردة التي توفر مصادر لكسب العيش لما يزيد عن مليار نسمة وتحدد احتياجاتها.

٢١ - ويعمل النظام العالمي للرصد البيئي للمياه على دعم استراتيجية المياه الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتلك الخاصة بشركائه والجهات المتعاونة معه. ومن بين الأنشطة الأساسية: الرصد والتقييم وبناء القدرات. فالهدفان التوأمين للبرنامج يتمثلان في تحسين قدرات رصد وتقييم نوعية المياه في البلدان المشاركة. وتحديد وضع واتجاهات نوعية المياه الإقليمية والعالمية. وهذه الأهداف تنفذ من خلال النظام العالمي للرصد البيئي/بنك معلومات المياه، بوجود بيانات عن نوعية المياه من أكثر من ١٠٠ بلد وما يزيد على مليوني مدخل للبحيرات ومستودعات المياه والأنهار ونظم المياه الجوفية، وتعمل أنشطة النظام العالمي للرصد البيئي للمياه على إضافة قيمة لبيانات المستوى القطري وذلك بإيجاد تقييمات بشأن مجموعة من القضايا المتعلقة بنوعية المياه العالمية والإقليمية. كما يجري البرنامج تقييمات لمجموعات قضايا تتعلق بالمياه ومنهجيات للتقييم.

٢٢ - تشدد التقييمات البيئية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على دور البضائع والخدمات الإيكولوجية في الإسهام في تطوير الغايات والأهداف في مجال المياه والإصحاح والمستوطنات البشرية، ويشكل العامل الجنساني عاملاً حاسماً في هذه التقييمات ويمكن أن يمثل التدهور البيئي عقبة خطيرة في وجه التصدي للغايات الإنمائية مثل الحد من الفقر، والأمن البيئي. ويتم التشديد بشكل كبير على أهمية بناء القدرات على مختلف المستويات للتقييم المتعلق بالمياه ولا سيما في المناطق النامية، وبناء القدرات هذا يجب أن يشمل المجالات الحكومية المحلية، ووفقاً لذلك يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال عمليات التقييم والإبلاغ البيئية المتكاملة بإجراء تقييمات على مستوى المدن، فمثلاً يتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - الموثل في دعم إعداد التقييمات البيئية في عدة مدن في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. ويرد في الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/6 تقرير عن مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع عملية منتظمة للتقييم العالمي لحالة البيئة البحرية كما دُعي إليه في قرار الجمعية العامة ١٤١/٥٧.

٢٣ - واشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع البرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والشركاء، باستحداث مشروع عن تقييم التلوث ومدى تعرض إمدادات المياه الموجودة بين الطبقات الصخرية، أي المياه الجوفية في المدن الأفريقية. ويقوم هذا المشروع بأعمال مشتركة ماثلة في غرب أفريقيا شملت ستة بلدان وهي (بنين وبوركينا فاسو وكوت ديفوار ومالي والنيجر والسنغال) وامتدت الآن لتشمل غانا وإثيوبيا وكينيا وزامبيا. وإضافة إلى ذلك تم استحداث مشروع عن عرضة الموارد المائية للتغير البيئي في أفريقيا شاملاً شركاء في غرب وشرق وجنوب أفريقيا، والنظام العالمي للرصد البيئي للمياه وجامعة نيو هامشير.

٢٤ - واتسم عام ٢٠٠٣ بأهمية خاصة، فهو العام الدولي للمياه العذبة كما أنه العام الذي عقد فيه المنتدى العالمي الثالث للمياه ووفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة مدخلات هامة للتقرير العالمي لتنمية المياه الذي دشن أثناء المنتدى العالمي الثالث للمياه في آذار/مارس ٢٠٠٣، وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم "مؤتمر عموم أفريقيا للتنفيذ والدعم بشأن المياه" الذي عقد في أديس أبابا، إثيوبيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

خامساً - تقييم المساهمة البيئية في التنمية

ألف - الفقر والبيئة

٢٥ - يشكل القضاء على الفقر شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، وقد طلب مجلس الإدارة في مقرره ١٠/٢٢ الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٣ من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أموراً من بينها مساعدة الحكومات، بناء على طلبها، على إدماج عملية صنع القرارات البيئية في السياسات الاجتماعية والاقتصادية من أجل القضاء على الفقر. وينهض برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأعمال تتعلق بالفقر والبيئة مع التركيز بوجه خاص على ورفات

استراتيجية للحد من الفقر، وطرق لتحسين إدماج البعد البيئي في هذه الاستراتيجيات. ويُنفذ ذلك العمل بالتعاون مع الشركاء مثل "تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية" بغية تقييم العلاقات البيئية بين البيئة والفقر، ودور البضائع والخدمات النظم الإيكولوجية والإدارة البيئية في تشجيع التخفيف من وطأة الفقر. وستقوم الدراسات القطرية في أفريقيا على أساس التقييمات للوضع البيئي ووضع الفقر في مختلف البلدان، وأجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة حلقات عمل في كوت ديفوار لمنطقة غرب أفريقيا، وفي تشاد لمنطقة أفريقيا الوسطى بشأن موضوع: "دور المرأة الحاسم في إدارة التنوع البيولوجي وتأثيره في التقليل من الفقر".

باء - البيئة والتقييم الأمني

٢٦ - لا تزال الصراعات في مواقع متباينة مثل شمال القوقاز والعراق وغرب أفريقيا (ليبيريا وكوت ديفوار مثلاً) تطرح مشاكل بالنسبة للبيئة المحلية أو الإقليمية. إضافة إلى ذلك تستمر حالات التوتر بين الدول والمجموعات العرقية بشأن الموارد الشحيحة (مثلاً في الأحواض الحرجية مثل حوض الأمازون وحوض الكونغو، والمياه العذبة في غرب أفريقيا، وأراضي المراعي في آسيا الوسطى ونحو ذلك) في أجزاء مختلفة من العالم موضحة الجدور البيئية لانعدام الأمن البشري، ففي أوروبا تفيد الصكوك القانونية الجديدة مثل الاتفاقية الإطارية بشأن حماية واستدامة تنمية منطقة دول كاراباخ الست وفي إيضاح كيفية الحفاظ على البيئة، وأن يشكل ذلك وسيلة للتقريب بين الشعوب والدول.

٢٧ - واستجابة لمقرري مجلس الإدارة ١/٢٢ رابعاً و١/٢٢ خامساً الصادران في شباط/فبراير ٢٠٠٣ الذي طلب في جملة أمور من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مواصلة تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تقييم الآثار البيئية في أوضاع ما بعد النزاعات، يضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالأنشطة التالية:

(أ) لا يزال المشروع البارز الأهمية لما بعد النزاعات، والخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة يتمثل في معالجة مناطق الصراعات البيئية التي تلت الصراع في كوسوفو، وبدأت إجراءات التنقية البيئية والحد من الأخطار في مناطق الصراعات الرئيسية في عام ٢٠٠٠، وسوف تكتمل حسب الجدول المقرر بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. كما تم الاضطلاع بأنشطة بناء القدرات المختلفة في مجال إدارة النفايات والإنتاج الأنظف مع السلطات البيئية. وسوف يُعد تقرير تقييم عن أنشطة التنقية في عام ٢٠٠٤؛

(ب) صدر التقييم البيئي لما بعد النزاعات في أفغانستان عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وبوصفها متابعة للتقرير، دُشنت المرحلة الثانية لبناء القدرات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وسيعمل المشروع ومدته سنتان ونصف السنة على تعزيز قدرة وزارة الري والموارد المائية والبيئة على الإدارة البيئية، وذلك بتوفير ما يلزم من أدوات وتدريب ومساعدة

تقنية. ومن بين شركاء المشروع: المفوضية الأوروبية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية؛

(ج) صدرت دراسة مكتبية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تضع الخطوط العريضة لحالة البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في شباط/فبراير ٢٠٠٣، وبدأت المرحلة الثانية لتنفيذ توصيات الدراسة المكتبية، وستستمر تلك الدراسة حتى شباط/فبراير ٢٠٠٥ على الأقل؛

(د) صدرت في آذار/مارس ٢٠٠٣ دراسة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن المخاطر والآثار البيئية لاستخدام اليورانيوم المستنفد في البوسنة والهرسك. وعلى سبيل المتابعة للتقرير أعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة كراسة بشأن الوعي باليورانيوم المستنفد، ونظم حلقة عمل تدريبية لموظفي تقنية المناجم معاً إلى جانب السلطات الوطنية للبوسنة والهرسك، ويشكل هذا التقرير وهو الثالث ضمن سلسلة من التقييمات الناجحة لليورانيوم المستنفد التي جرت في كوسوفو (٢٠٠٠ - ٢٠٠١) وفي الصرب والجبل الأسود (٢٠٠١ - ٢٠٠٢) يشكل هذا التقرير آخر الأنشطة المتعلقة باليورانيوم المستنفد التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في منطقة البلقان؛

(هـ) طور برنامج الأمم المتحدة للبيئة قاعدة بيانات بيئية وخدمات تحليلية للجنة الأمم المتحدة للتعويض، ويستخدم الخدمات فريق مفوضي لجنة الأمم المتحدة للتعويض لتقدير الشكاوي بشأن الأضرار البيئية الناجمة عن غزو الكويت ١٩٩١ وحرب الخليج التي تلت ذلك لتحليل وتقييم التقدم المحرز ونتائج مشاريع الرصد والتقييم في المنطقة؛

(و) وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً أوجز فيه جوانب التعرض البيئي في العراق الناجم عن سنوات النزاع، والأولوية الدنيا التي منحت للبيئة من جانب النظام السابق، والتأثيرات غير المقصودة للعقوبات المفروضة في التسعينات. وتلا الدراسة المكتبية إيفاد بعثتين لتقصي الحقائق إلى المنطقة في تموز/يوليه وآب/أغسطس لجمع معلومات إضافية وإعداد بعثات ميدانية فنية لإجراء التقييم العلمي. وصدر تقرير مرحلي عن الوضع البيئي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وتم إرجاء إيفاد بعثات فنية إضافية من جراء الوضع الأمني، ومن المتوقع صدور تقرير نهائي عن التقييم البيئي في العراق لعام ٢٠٠٤. وأثناء الفترة الممتدة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً هو الوكالة الرائدة في مجال القضايا البيئية ويعمل لتحديد احتياجات التقييم الخاصة بالعراق الذي تجرته منظومة الأمم المتحدة؛

(ز) يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حالياً بإجراء تحضيرات داخلية لتقييم يتم في أفريقيا أثناء ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤. وقد طالب العديد من البلدان الأفريقية مؤخراً بإجراء تقييمات بيئية يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتجري الآن عملية منتظمة لجمع المعلومات وتحليلها عن البلدان المرشحة من أجل فهم القضايا الرئيسية وظروف التدخلات المحتملة.

سادساً - حالة البيئة في الأقاليم

ألف - أفريقيا

٢٨ - لا يزال التدهور البيئي والفقر يمثلان قضيتين شائكتين في أفريقيا. وقد تمثلت الاستجابة الرئيسية للسياسات البيئية في الإقليم في قيام رؤساء حكومات الاتحاد الأفريقي بالتصديق على خطة عمل للمبادرة البيئية بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD). واستجابة لمقرري مجلس الإدارة ١/٢٢ رابعاً و٩/٢٢ الصادران في شباط/فبراير ٢٠٠٣ اللذين طالبا المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يواصل دعم عمليات التقييم البيئية المتكاملة شبه العالمية، اتجه التشديد على الإصدار المنتظم لتقرير التوقعات البيئية في أفريقيا (AEO) وإنشاء شبكة أفريقية للمعلومات البيئية (AEIN). أما التقرير الثاني لتوقعات البيئية في أفريقيا فسوف ينشر بحلول عام ٢٠٠٦ وسوف يركز على قضايا أدرجت في خطة العمل البيئية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وسوف يتم تعزيز البيانات والمؤشرات التي ستستخدم في التقرير الثاني لتوقعات البيئية في أفريقيا عن طريق عملية تقوم بها الشبكة الأفريقية للمعلومات البيئية. إذ أن تلك الشبكة سوف تركز على مجموعات من البيانات الأساسية للتقييم المتكامل للبيئة وإعداد التقارير عن ذلك. وسوف تقدم نواتج إعلامية موجهة وخدمات لدعم المبادرات وعمليات صنع القرارات، بما يتعلق باستئصال الفقر، وكذلك الأهداف الإنمائية المستدامة الأخرى التي يوجزها إعلان الألفية للأمم المتحدة، وإعلان جوهانسبرج بشأن التنمية المستدامة. وسوف ينصب الاهتمام على ملء الثغرات التي يتم تحديدها في موارد البيانات لتعزيز أساس البيانات في المدى الطويل، على أساس طلبات البيانات الجديدة أو الحاجة إلى تحسين نوعية البيانات الحالية. وتقوم حكومات بلجيكا وأيرلندا والنرويج بدعم كل من تقرير التوقعات البيئية الأفريقية وعملية الشبكة الأفريقية للمعلومات البيئية.

باء - آسيا واخيط الهادئ

٢٩ - إن ندرة المياه والتلوث قضيتان رئيسيتان، حيث يعاني الإقليم من تدني مستوى حصة الفرد من المياه العذبة المتوافرة في العالم إلى أقل مستوى. والهواء في المدن الآسيوية هو من الأكثر تلوثاً في العالم. ومن بين ١٥ مدينة في العالم ذات أعلى مستويات من الجسيمات العالقة، توجد ١٢ مدينة منها في آسيا. وحيث الموائل الطبيعية مثل الغابات الجافة والرطبة، والأراضي الرطبة والمستنقعات والمنغروف قلت إلى حد بعيد. وقد أصبح الاحترار العالمي،

وتغير المناخ واضحين في الإقليم، مع تزايد وتيرة حدوث الكوارث البيئية والطبيعية التي تتفاوت ما بين موجات البرد، إلى الفيضانات والأعاصير وحالات الجفاف.

٣٠ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، عانت باكستان من أسوأ انسكاب نفطي حدث لها عندما انقسمت سفينة تاسمن سبرت إلى نصفين بالقرب من ميناء بحر العرب في كراتشي. وحدث الانسكاب في منطقة نظام إيكولوجي بحري استوائي غني بأوي غابات منغروف واسعة النطاق، وسلاحف بحرية ودلافين وخنازير البحر والحيتان ذوات المنقار والعديد من أنواع السحالي وطحالب البحر. وقد أدى الانسكاب النفطي الذي بلغت مساحته ٤٠ كيلومتراً مربعاً إلى قتل نباتات بحرية، وإلى تهديد غابة منغروف واسعة فريدة من نوعها. وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً عن الحادث إلى الحكومة ذكر فيه أن التأثيرات الحادة الناجمة عن الانسكاب النفطي واضحة وأن الأمر يحتاج إلى إجراء المزيد من التحقيقات العلمية فيها لتحديد مدى التلف الذي لحق بالنظم الإيكولوجية في جميع أنحاء كراتشي.

٣١ - دعا المشاركون في المؤتمر الوزاري الآسيوي الثاني المعني باتفاقية التصحر والذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ في أبو ظبي، دعوا إلى إحراز تقدم في تنفيذ برنامج عمل دون إقليمي لمكافحة التصحر في حوض بحر آرال بآسيا الوسطى والتعاون بين بلدان شمال شرق آسيا لمنع والتحكم في عواصف الغبار والعواصف الرملية. ودعا المشاركون في الاجتماع كذلك إلى وضع برنامج عمل دون إقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا وجنوب آسيا والمحيط الهادئ لتناول قضايا مثل التملح والجفاف وتدهور الأراضي وتدمير الغابات والمنغروف وتآكل السواحل.

٣٢ - شدد المندوبون القادمون من بلدان في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، والذين اجتمعوا في المؤتمر البيئي لآسيا والمحيط الهادئ في اليابان في منتصف ٢٠٠٣ على ضرورة إدماج السياسات البيئية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. وقد قيل بأن هذه المنطقة تحتاج لأن تعمل على التنفيذ السليم للتدابير الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك الغابات والماء والنفايات وإعادة التدوير وإدارة البيئات العابرة الحدود. وتم التأكيد كذلك على هشاشة المناطق الساحلية والنظم الإيكولوجية للجبال وذلك نتيجة لتغير المناخ في المنطقة.

٣٣ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ عقد حوار السياسات البيئية دون الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لأول مرة في بيجين. وكان اجتماع المائدة المستديرة ذلك الذي حضره وزراء البيئة وكبار الشخصيات في المجال البيئي قد صمم بحيث يقدم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ردود فعل عن القضايا البازغة الشائكة والمنظورات في مجال البيئة في الإقليم. وأثناء الاجتماع ناقش الممثلون استراتيجية لحماية البيئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والقضايا الأخرى ذات الصلة.

جيم - أوروبا

٣٤ - كان من بين التطورات الهامة أثناء العام استمرار عملية "البيئة لصالح أوروبا" والمؤتمر الوزاري ذي الصلة في "كييف" الذي عقد في أواخر أيار/مايو. وتوسيع نطاق الاتحاد

الأوروبي - العملية المسماة "عملية الانضمام" - قد استمرت هي الأخرى بانضمام عشرة أعضاء من المقرر دخولهم للاتحاد الأوروبي في أيار/مايو ٢٠٠٤. وكان لتلك العملية تأثير على تأكيد المعايير والأسس البيئية والاتفاقات البيئية الحالية متعددة الأطراف، مثل الاتفاقية بشأن الحصول على المعلومات، والمشاركة الجماهيرية لصناعة القرارات والحصول على العدالة في المسائل البيئية، وسوف يتم الإشراف فيها وتطبيق على عدد متنام من البلدان الأوروبية.

٣٥ - تم إصدار أحدث تقرير شامل عن حالة واتجاهات البيئة الأوروبية، وهو ثالث تقييم من هذا النوع تعده وكالة البيئة الأوروبية (EEA) بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقد تم إصداره أثناء مؤتمر كيبف الوزاري. واشتملت القضايا المواضيعية الرئيسية ذات الاهتمام التي تم تحديدها في تقرير مؤتمر كيبف تدهور التربة المستمر والتآكل ومنع التسرب، ونوعية الماء وفي بعض المناطق مشاكل كمية المياه. إلى جانب تفتت المناطق الطبيعية والمناطق الأخرى الغنية بالتنوع البيولوجي نتيجة لتزايد شبكات النقل والبنية التحتية الحضرية. ويختتم التقرير بأن التقدم البيئي في أوروبا معرض للخطر نتيجة "الأنشطة الاقتصادية غير المستدامة".

٣٦ - لا يزال النفط من ناقلة النفط "برستيج" التي غرقت قرب سواحل أسبانيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ يتسرب إلى المحيط الأطلنطي. فبعد مرور عشرة أشهر على الكارثة انسكب أكثر من ٨٠ في المائة من حمولة الناقل البالغة ٧٧ ٠٠٠ طن من زيت الوقود. وقد أضر التسرب بالمناطق الساحلية بدرجات متفاوتة من شمال البرتغال إلى بلجيكا. وكرد فعل، فإن لجنة النقل في البرلمان الأوروبي قد اعتمدت سلسلة من المقترحات الرامية إلى حظر نقل النفط في الناقلات وحيدة الجوف والخطيرة في مياه الاتحاد الأوروبي.

٣٧ - ازدادت انبعاثات غازات الدفيئة من الاتحاد الأوروبي للعام الثاني على التوالي، مما نأى بالاتحاد الأوروبي أبعد وأبعد عن الوفاء بالتزامه لتحقيق خفض كبير في الانبعاثات بحلول ٢٠٠٨ - ٢٠١٢. وفي النهاية، فإن لجنة البرلمان الأوروبي المعنية بالبيئة والصحة العامة والسياسات الاستهلاكية صوتت في أيار/مايو ٢٠٠٣ على تشديد القوانين التي تحكم الكائنات المحورة جينياً.

دال - منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

٣٨ - إن التحدي الرئيسي الذي يواجه منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (LAC)، مثلها مثل المناطق الأخرى في عام ٢٠٠٣ لا يزال هو مواجهة المستويات الآخذة في الارتفاع من الفقر وعدم المساواة. والقيام في نفس الوقت بإدراج المشاغل البيئية والاجتماعية في السياسات الإنمائية. إن إحداث تغييرات كبيرة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هو السبيل الوحيد أمام تلك البلدان لتحقيق أهداف التنمية للألفية، بما في ذلك الاستدامة البيئية بحلول عام ٢٠١٥.

٣٩ - يستشف من الأوراق التي قدمتها منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في منتدى المياه العالمي لعام ٢٠٠٣، وفي المحافل الأخرى مثل الاجتماع الأيبيري الأمريكي لوزراء البيئة،

أن جدول الأعمال البيئي قد تم تدخيله في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدرجة أكبر. ومعنى ذلك ظهور أطر قانونية ومؤسسية تتعامل مع المشكلات البيئية، وكذلك السياسات الرامية إلى مواجهة أخطر علامات التدهور. وينطوي التقدم نحو هذه الأهداف في عام ٢٠٠٣ على وضع خطط لإنشاء قطاعات بيولوجية في المنطقة الأندية (Andean region) وحوض نهر الأمازون، وكذلك تعيين مناطق محمية جديدة لدى العديد من البلدان في المنطقة. وقد صدر العديد من الأحكام الوطنية، كما اتسعت المشاركة من جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني.

٤٠ - من أجل دعم إعادة توجيه السياسات، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٣ وكذلك الحكومات الإقليمية والمراكز المتعاونة بدعم تطوير تقييمات توقعات البيئة العالمية في خمسة مدن، وسبعة بلدان وأثنين من الأقاليم الفرعية وأمريكا اللاتينية والكاريبي ككل، في إطار منتدى وزراء البيئة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع البنك الدولي وحكومة كوستاريكا كذلك بالمساعدة على تطوير مجموعة أساسية من المؤشرات الوطنية كمتابعة لتنفيذ مبادرة أمريكا اللاتينية والكاريبي من أجل التنمية المستدامة التي تم اعتمادها في جوهانسبرج في آب/أغسطس ٢٠٠٢. وقد ظل برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعمل بكثافة في مجال بناء القدرات في الإقليم. وقد وجه دعم خاص إلى الدول النامية الجزرية الصغيرة في الإقليم استعداداً لقمة موريشيوس. ويجري القيام بعدد من الأنشطة ذات الصلة بخدمات النظام الإيكولوجي، وتحديد القضايا البازغة وخلق قدرات للنهوض بإدارة البيئة الحضرية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنشطة لتقديم أدوات المعلومات من أجل اتخاذ القرارات في الوقت المناسب ووضع السياسات وتطوير التدابير الرامية لمساعدة وقف الاتجاهات السلبية.

هاء - أمريكا الشمالية

٤١ - وقعت حكومة كندا على بروتوكول كيوتو التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، ودشنت برامج للمساعدة على تقليل انبعاثات غازات الدفيئة وذلك للوفاء بالرقم المستهدف للتخفيض لدى كندا. وقد أوصى اجتماع المائدة المستديرة الوطني لدى كندا المعني بالبيئة والاقتصاد بأن تكون كندا هي أول بلد يبدأ استخدام المؤشرات النظامية للبيئة والتنمية لقياس الثروة الحقيقية للبلد واستدامة اقتصادها.

٤٢ - أعلنت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية برامج جديدة واستثمارات للانتقال نحو الاقتصاد المبني على الهيدروجين. وأفرجت الإدارة عن خطة استراتيجية عشرية لبرنامج علم تغير المناخ لديها ترمي إلى زيادة الفهم العلمي لتغيرات المناخ العالمي. وفي نفس الوقت نُظمت قمة رصد للأرض لتشجيع وضع نظام أو نظم رصد أرضية مستدامة شاملة وذات ثوابت بين الحكومات والجماعة الدولية تهدف إلى فهم ومعالجة التحديات الاقتصادية والبيئية العالمية. وأصدرت لجنة بيو (Pew Commission)، وهي منظمة غير حكومية غير إرباحية، تقريراً مؤداه أن البحار في الولايات المتحدة تعاني الآن بسبب الصيد الجائر، والتلوث والتنمية.

٤٣ - وافقت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا على أن تستفيد من تحسينات نوعية الهواء العابر للحدود التي حدثت خلال العقود الأخيرة عن طريق تطوير مشروعات تعاونية جديدة للمستقبل. وكلا البلدين، مدفوعين بتحديات محلية ودولية تتبوءان مكان الصدارة في تطوير تكنولوجيات جديدة لإيجاد حلول للمشاكل البيئية.

واو - غرب آسيا

٤٤ - ظلت البيئة والأمن تشكلاان قضية رئيسية طوال عام ٢٠٠٣. فالصراع العسكري في العراق كان له تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على البيئة في العراق وعلى المناطق المجاورة. فالدخان المنبعث من حرائق آبار النفط وحرق خنادق النفط أدى إلى تلوث هواء محلي وتلوث للتربة في مساحات مختلفة. كما أن نقص الاستثمار في صناعة النفط في السنوات الأخيرة قلل من الصيانة وزاد من مخاطر التسرب والانسكابات. وعقب عقد من العقوبات والضرر المادي الذي نزل بالبنية الأساسية للإدارة البيئية في العراق فإن إمدادات المياه ونظم الإصحاح قد تأثرت، مما أدى إلى ارتفاع مستويات التلوث والمخاطر الصحية. إن تدمير البنية الأساسية الصناعية والعسكرية أثناء الصراعات العراقية قد أطلق فلزات ثقيلة ومواد خطيرة أخرى في الهواء وفي التربة، وفي إمدادات المياه العذبة. وقد أصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة دراسة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ مؤداها أن مستنقعات ما بين النهرين آخذة في التدهور. وتكشف الدراسة عن أن هناك ٣٢٥ كيلومتراً مربعاً أخرى قد جفت منذ عام ٢٠٠٠ مُخَلِّفَةً ٧ في المائة فقط من المساحة الأصلية.

٤٥ - لا زالت قضايا الماء تمثل أولوية بالنسبة للمنطقة، حيث أن الطلب على المياه العذبة يواصل تزايد. أما المنطقة الساحلية فتتعرض بصورة مستمرة للضغط، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى التوسع الحضري. فمن حيث الإدارة البيئية لا تزال المبادرة العربية للتنمية المستدامة تكتسب قوة دفع وتأييد متزايدة من بلدان المنطقة. ويتم ذلك بصورة رئيسية عن طريق المنتديات الوزارية الإقليمية التابعة لجامعة الدول العربية، والتركيز على ثلاث قضايا ذات أولوية: موارد المياه العذبة، موارد الأرض والبيئة الساحلية والبحرية.

زاي - القطبان الشمالي والجنوبي

٤٦ - من المتوقع أن يذوب جزء كبير من ثلوج البحر "الدائم" في القطب الشمالي أثناء الصيف بحلول نهاية هذا القرن كما تشير دراسة أجراها مركز نانسن في النرويج. والدراسة التي مولتها المفوضية الأوروبية أشارت إلى أن مساحة الثلج في بحر القطب الشمالي قد تقلصت بنسبة ٧,٤ في المائة خلال ربع القرن الماضي، وأنخفض غطاء الثلج انخفاضاً قياسياً في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وقد دل تحليل اجري لبيانات السواتل خلال ٣٠ عاماً أجرته ناسا التابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وجامعة ميرلاند إلى أن فقد الثلج من بحر القطب الشمالي أخذ في التزايد. وعلى العكس من ذلك فإن تحليلاً آخر أشار إلى أن المجال الكلي لثلج بحر القطب الجنوبي قد ازداد تدريجياً منذ عام ١٩٧٧ أي أنه تعافى بعد الانخفاض الواضح

في أوائل السبعينات من القرن العشرين. وهذا الانقلاب يمثل تزايداً في التفاوت في الاتجاه بالنسبة لنطاق الثلج في بحر القطب الجنوب مقارنةً باتجاه أكثر ثباتاً من الانخفاض في القطب الشمالي. وفي شبه جزيرة القطب الجنوبي، ومع ذلك في قطاع بحر أمندسين في غرب القطب الجنوبي، فإن التفتت خلال العقود القليلة الماضية لأرصفة ثلجية متعددة بلغ عمرها عدة آلاف من السنين هو دليل على التغير السريع في تلك المنطقة. كما أن تصدع الرصيف الثلجي في بحر وارد هونت في شمال كندا، وهو أكبر رصيف ثلجي في القطب الشمالي، قد أبلغ عنه هو الآخر في عام ٢٠٠٣.

٤٧ - إن السكان الأصليين في القطب الشمالي يلاحظون كذلك تأثيرات التغير المناخي ويبلغون عن تغيرات في توقيت التغيرات الموسمية وسلوك الحيوانات، بما في ذلك حركة الأنواع إلى مناطق جديدة. وهذه الملاحظات ومعارفهم التقليدية هي مساهمات رئيسية في تقرير تقييم التأثير المناخي في القطب الشمالي الذي يعده مجلس القطب الشمالي والذي سيصدر في نهاية العام القادم. وثمة تقييم أجراه مجلس القطب الشمالي عن صحة الإنسان صدر هذا العام أعرب عن قلق إزاء تطور الأجنة والأطفال حديثي الولادة نتيجة للتعرض للزئبق ولمركبات ثنائية الفينيل متعددة الكلور عن طريق استهلاك الأطعمة التقليدية الملوثة بالمواد التي انتقلت عبر مسافات طويلة وتكاثرها بيولوجياً في السلسلة الغذائية. ومع ذلك فإن نفس التقرير، وكذلك دراسات أجرتها منظمات سكان أصليين، تشير إلى أن تغير الوجبات إلى أغذية مشتقة من الحيوانات لها تأثيرات سلبية كبيرة على الصحة.

٤٨ - إن استدامة التنمية في القطب الشمالي تظل تثير قدرًا كبيراً من القلق. فإثناء البنية التحتية للنقل والطاقة، والتوسع في مناطق الممارسات العسكرية (في شمال اسكندنافيا) وأنشطة البحث عن المعادن، واستغلال موارد الهيدروكربونات (وبخاصة في شمال روسيا، وكندا وألسكا) هي مجرد عدد قليل من قضايا لها تأثيرات على سكان القطب الشمالي وعلى البيئة. وسوف يصدر في عام ٢٠٠٤ تقييم رئيسي عن مجلس القطب الشمالي يوضح الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسكان القطب الشمالي، وهو يسمى تقرير التنمية البشرية في القطب الشمالي.

سابعاً - مجالات تركيز جغرافية خاصة

ألف - الدول الجزرية الصغيرة النامية

٤٩ - واستجابة إلى مقررات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة رقم ٣٤/١٨ (١٩٩٥) و ١٨/١٩ (١٩٩٧) و ١٩/٢٠ و ١٩/٢٢ (١٩٩٩) وتحديداً المقررين ١/٢٢ أولاً بآء و ١٣/٢٢ الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٣، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الشركاء لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية لإعداد كتيبات توقعات البيئة في ثلاث دول جزرية صغيرة نامية. وسوف تُقدم هذه التقارير كمساهمة في اجتماع بربادوس + ١٠ الدولي لعام ٢٠٠٤، الذي سوف يركز على الدول الجزرية الصغيرة النامية، في البحر الكاريبي والمحيط الأطلنطي، والمحيط

الهندي والهادئ، وذلك داخل إطار توقعات البيئة العالمية. وقد نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماع البداية لتلك المبادرة أثناء اجتماع عقده أمانة الكمنولث في لندن يومي ١٢ و ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. أما الكتيبات التي سوف تصدر في آب/أغسطس ٢٠٠٤ فسوف:

- (أ) تبرز الضغوط والتأثيرات واستجابات السياسات المهمة بدرجة حرجة لقدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية لإدارة مصائد الأسماك لديها ومناطقها الساحلية ومناطقها الاقتصادية الخالصة والرصيف القاري لديها بصورة مستدامة؛
- (ب) إبراز القضايا ذات الصلة بالتأثيرات الضارة الناتجة عن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر وتقلب المناخ؛
- (ج) تقييم الجهود الرامية إلى التقليل من وإدارة النفايات والتلوث وبناء القدرات للمحافظة على وإنشاء نظم إدارة لتقديم خدمات المياه والإصحاح في كل من المناطق الريفية والحضرية؛
- (د) تقييم تدابير السياسات البيئية الرامية إلى التخفيف من حدة الفقرة.

٥٠ - يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بتقديم المساعدة إلى دول جزرية محددة في جهودها الرامية إلى الحفاظ على البيئة وذلك عن طريق بناء القدرات وتعزيز المؤسسات. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ زمن مع البرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ بشأن المشاريع الجارية ذات الصلة بالأوزون التي أسهمت في إنشاء مراكز امتثال قطرية، وبرامج تدريب لفنيي خدمات التبريد، وإنشاء وحدات قطرية وتعميق الوعي العام بشأن الأوزون وكذلك تطوير حزم موارد مياه عذبة مستندة إلى المجتمع المحلي وذلك في شبه الإقليم. ويوجد المزيد من المعلومات في التقرير بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/6.

باء - شرق آسيا: المشاغل البيئية الرئيسية بما في ذلك الغبار والعواصف الرملية

٥١ - يتسم شرق آسيا بالتنوع الشديد من حيث توزيع السكان والتنمية الاقتصادية والنظم السياسية والنظم العرقية والثقافة والموارد الطبيعية. وقد أدت التنمية الاقتصادية السريعة والتصنيع السريع عبر السنوات إلى نشوء العديد من المشكلات البيئية مثل الغابات الآخذة في الانكماش، وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي وازدياد تلوث الهواء، والتلوث الحضري وتدهور الموارد البحرية والساحلية.

٥٢ - تشتمل مدن جنوب شرق آسيا على نسبة مئوية عالية من السكان مرتبطة بإمدادات المياه وإن كان الإصحاح متخلفاً كثيراً. وعلى الرغم من أن بعض البلدان حققت تحسناً في التحكم في التلوث الصناعي (مثلاً التلوث بالفلزات الثقيلة في اليابان)، فإن معظمها لا يزال يعاني من ارتفاع مستويات التلوث العضوي وبخاصة من الصرف بمياه المجاري البلدية. وتلوث المياه في البيئة الحضرية أسفر عن أشد التأثيرات على صحة الإنسان في جنوب شرق آسيا

ويمثل ترسب المواد الأتروفية مشكلة خطيرة. وكان تأثير الأمراض التي تحملها الماء الناتجة عن تلوث الماء تأثير واسع النطاق. كما أن بعض الأمراض مثل حمى الدنج والملاريا يمثلان مشكلات رئيسية.

٥٣ - وباستثناء اليابان فإن ممارسات توليد الطاقة والصناعة التي تفتقر إلى الكفاءة قد أسفرت عن ارتفاع مستويات التلوث في الجو المحيط في المدن الرئيسية بشرق آسيا. فتردي مستويات تلوث الهواء يُلاحظ في العديد من المدن. كما أن الزيادة في المركبات والانبعاثات منها قد أدت إلى زيادة احتقان حركة المرور وقللت من نوعية الهواء المحيط في المدن. ومشكلة التلوث المتمثلة في عدم وضوح الرؤيا عبر الحدود هي مشكلة رئيسية في تلك المنطقة نتيجة لحرائق الغابات.

٥٤ - كان من نتيجة التصنيع السريع أن باتت منطقة شرق آسيا تواجه مخاطر متزايدة من مشاكل ترسب الأحماض. وبالنظر إلى الطبيعة عابرة الحدود لتلوث الهواء والتأثيرات البيئية المحتملة على النظم المائية والأرضية في المنطقة، فإن شبكة شرق آسيا أنشئت على يد البلدان لأجل رصد مستويات الترسيب الحمضي.

٥٥ - إن تدهور البيئتين البحرية والساحلية في الإقليم هو تدهور مرتفع. وتعاني تلك البيئتان من التلوث (التملح نتيجة لتآكل التربة، والتلوث الناتج عن التأثيرات البحرية والمياه الداخلية وتدمير المنغروف لبرك الجميري والأحياء المائية) واستنفاد الموارد البحرية لأسباب منها على سبيل المثال الصيد المفرط وطرق الصيد المدمرة. إن الزيادة السكانية والتطورات غير المخططة والمتقطعة ترتب عليها تأثيرات خطيرة بالنسبة للموارد الساحلية والبحرية. كذلك فإن عملية استصلاح الأراضي واسعة النطاق والتطورات الصناعية والتجارية قد غزت الأراضي الرطبة الساحلية. إن ارتفاع مستويات المغذيات والمعادن النذرة والمواد الكلورية العضوية التي تدخلها الأنهار إنما تنجم عن ترسب المواد الأتروفية ساحلياً، وفي الكثير من الجهات، ازدياد حدوث المد الأحمر. بما يترتب عليه من آثار سلبية واضحة على مصائد الأسماك وعلى الترويح وعلى الصحة.

٥٦ - إن تدهور الأرض والتصحر تضر بشدة ببلدان شمال شرق آسيا ولا سيما الصين والاتحاد الروسي ومنغوليا. فتآكل التربة والتلوث في بلدان جنوب شرق آسيا تقلل من إنتاجية الأراضي الصالحة للزراعة. ونجد أكثر المشكلات حدة في الفلبين وتايلند وفيت نام وماليزيا وأندونيسيا وكمبوديا وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية.

٥٧ - بدأت ظاهرة الغبار والعواصف الرملية في شمال شرق آسيا نتيجة لتدهور الأراضي والتصحر تبدو كتحديات بيئية خطيرة. وتنشأ معظم حبيبات الرمال في صحراء جوبي بمنغوليا وصحراء تكليماكان في غرب الصين. وكانت المدارس في عام ٢٠٠٢ قد أغلقت وشلت حركة المواصلات نتيجة للعواصف الرملية في بيجين وسيول. أما في اليابان فقد ألغيت رحلات الطيران بسبب رداءة الرؤية. وفي اليابان لوحظت ذرات الرمال التي تحملها عواصف

الرمال في الكثير من المواقع أثناء العام مقارنة بعام ٢٠٠٢. وفي السنوات الأخيرة بدأت البلدان المتضررة من الغبار وعواصف الرمال في اتخاذ إجراءات للرد على ذلك. فمثلاً تقوم الصين حالياً بتنفيذ مشروع غير مسبوق للسياسات الرامية إلى تحويل الأراضي الزراعية إلى أراضٍ حرجية عشبية مرة أخرى. وعلى الرغم من سير الأمور ببطء، فإن الإجراءات التي اتخذت كانت فعالة في وقف زحف الرمال. وفي آذار/مارس ٢٠٠٣، اجتمع المسؤولون اليابانيون والصينيون ومن كوريا الجنوبية ومنغوليا المنوط بهم سياسات التراب والعواصف الرملية اجتمعوا في مانيتا مع ممثلين من بنك التنمية الآسيوي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة لآسيا والمحيط الهادئ وأمانة اتفاقية التصحر لاستعراض برنامج العمل الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويسره لرصد مكون الإنذار المبكر في المشروع. وترد مزيد من المعلومات حول هذه المبادرة في الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/INF/3.

٥٨ - يؤدي الاستغلال المتواصل للغابات والموائل الأخرى إلى إحداث تأثيرات شديدة على التنوع البيولوجي في الإقليم. فقد لحق التدهور بالعديد من الموائل نتيجة للتنمية وللحوادث الطبيعية. ويُعتبر قطع الأخشاب، والزراعة المتنقلة والتحول إلى المزارع الأسباب الرئيسية لفقدان الموائل الحرجية الطبيعية. إن إخلال الموائل العشبية عن طريق التوسع في الزراعة والصناعة والنمو الصناعي والنمو المتصل بالنقل قد لعب دوراً كبيراً بصفة خاصة في استنفاد التنوع البيولوجي. إن تحويل غابات المنغروف لزراعة الجمبري قد ترتب عليه تأثير كبير وقع على موارد التنوع البيولوجي الساحلية القائمة. وتؤدي الكوارث الطبيعية وبخاصة الفيضانات إلى إنزال التدهور بالموائل واستنفاد الموارد في شبه إقليم شرق آسيا كما تؤدي حرائق الغابات في جنوب شرق آسيا إلى الإضرار الشديد بموارد التنوع البيولوجي.

٥٩ - بدأ التعاون بين وزراء البيئة في شمال شرق آسيا والبلدان الأعضاء في رابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN) في السنوات الأخيرة بداية طيبة. وعقد وزراء البيئة من البلدان الأعضاء في رابطة آسيان والصين واليابان وجمهورية كوريا اجتماعهم الأول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ في إطار "آسيان + ٣" (آسيان رابطة دول جنوب شرق آسيا، الصين اليابان وجمهورية كوريا) حيث بدءوا تعاونهم. وكانت هذه الرابطة في طليعة الإقليم في مجال صيانة البيئة والتعاون بين البلدان الأعضاء مما ساعدهم على بدء العديد من مشروعات صيانة البيئة.

٦٠ - وقعت الدول الأعضاء في رابطة جنوب شرق آسيا اتفاق رابطة جنوب شرق آسيا بشأن التلوث الضبابي العابر للحدود وذلك في حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وأثناء الاجتماع الوزاري لرابطة جنوب شرق آسيا العاشر بشأن الضبابية الذي عقد في سيم ريب في آذار/مارس ٢٠٠٣، اتفق الوزراء على أن يعملوا نحو تنفيذ الاتفاق بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٣. واتفق الوزراء كذلك على النهوض بالتدابير الوقائية طويلة الأمد لتناول التلوث الضبابي العابر للحدود. ويشتمل الاتفاق على أحكام بشأن الرصد والتقييم والمنع والتعاون

التقني والبحوث العلمية وآليات التنسيق وخطوط الاتصال والجمارك المبسطة وإجراءات الهجرة من أجل التخفيف من الكوارث. وينص الاتفاق على إنشاء مركز تنسيق تابع لرابطة جنوب شرق آسيا لمكافحة التلوث الضبابي العابر للحدود.

٦١ - يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق برنامج البحار الإقليمية لإقليم شمال غرب المحيط الهادئ (خطة عمل منطقة شمال غرب المحيط الهادئ وضعت في عام ١٩٩٤) يقوم بتنفيذ جهد متعدد الأطراف إقليمي يرمي إلى حماية وإدارة البيئة البحرية والساحلية. وتمثل خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ (NOWPAP) منصة للتعاون البيئي لحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية في المنطقة التي تقاسمها اليابان وجمهورية الصين الشعبية والاتحاد الروسي وجمهورية كوريا.

٦٢ - يجري تنفيذ أنشطة خطة عمل منطقة شمال المحيط الهادئ عن طريق أربعة مراكز نشاط إقليمية مسؤولة عن تنفيذ أنشطتها على المستوى الإقليمي وتخدم جميع الدول الأعضاء: رصد وتقييم البيئة وينفذ من خلال مركزي نشاط إقليميين، هما مركز النشاط الإقليمي لرصد التلوث (POMRAC, Vladivostok الاتحاد الروسي)، الذي يركز على المدخلات الجوية وعلى مدخلات الأتجار من الملوثات في البيئة البحرية والساحلية، ومركز النشاط الإقليمي لتقييم البيئة الساحلية ورصدها بصفة خاصة (CEARAC, Toyama اليابان) الذي يركز على الآثار الضارة للزهورات الطحلبية والاستشعار عن بعد للبيئة البحرية والساحلية. يقوم مركز النشاط الإقليمي لشبكة البيانات والمعلومات (DINRAC, Beijing الصين) بتنسيق النشاطات الإقليمية لإنشاء قاعدة بيانات كاملة ونظام لإدارة المعلومات. ويقوم مركز النشاط الإقليمي للاستعداد للطوارئ البحرية البيئية ومجاهتها (MERRAC, Taejon، جمهورية كوريا) بتنسيق النشاطات الإقليمية بشأن الاستعداد والاستجابة للانسكابات النفطية. وقد طور مركز النشاط الإقليمي هذا خطة طوارئ للانسكابات النفطية الإقليمية يجري التفاوض بشأنها حالياً.

٦٣ - تقوم خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ (NOWPAP) بالانخراط في عملية إنشاء وحدة تنسيق إقليمية سوف تشارك في استضافتها اليابان (Toyama) وجمهورية كوريا (Pusan). وسوف تؤدي هذه العملية إلى الانتقال بالبرنامج إلى الأمام وضمان تنسيق وفعالية تنفيذ خطة العمل. وكان المشاركون في الاجتماع الحكومي الدولي الثامن لخطة عمل منطقة شمال غرب المحيط الهادئ الذي عقد في جمهورية الصين الشعبية في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ قد اعتمدوا خطة العمل والميزانية أي خطة عمل شمال غرب المحيط الهادئ للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥.